حصاد السودان 2022: البلد المُخْتَلِف على ذاته وتجزئة الحقيقة

الصادق الفقيه

دخلت السودان في عام 2022، تحت ذري معادلات مليئة بالخصوصيات والخضات والتناقضات، التي كانت لها آثار مقلقة على فهم الجميع للراهن المتغير، بما في ذلك مفهوم الحقيقة السياسية، في زحمة من الألغاز المربكة للتحليل المُفضي إلى التبصر بالواقع الاجتماعي.

توقعات

يَسهُل عرض مؤشرات عامة لما يمكن أن يمثل حصاداً لعام 2022 في جمهورية السودان، وهي بالطبع، ليس فيها ما يمكن أن يُضاف كثيره إلى خانة الإيجاب؛ بعد أربع سنواتٍ عِجَافٍ من عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي. لذلك، لن يكون ميسوراً الحديث عن عام جديد بدأ للتو في ظل معطيات يصعب الإمساك بمساراتها، أو إدراك خواتيمها. فإن فعلنا، سنكون مثل العرافين، الذين يَدَّعُون أنهم يستطيعون رؤية المستقبل، حتى وهو في وضع تكتنفه هذه الضبابية، أو قد يزعمون التنبؤ به رغم عدم توفر البيانات، ونسق مراكمتها مع التجارب السابقة. فالسودان يفتقر الآن إلى البيانات الصحيحة، ويختلف الناس بِشدَّة في تقييم جدوى التجارب السابقة. والحال كهذه، فأنى لِعَرَّاف أن يتكهن وهو يمتشق تشاؤم الحال لإثبات العدم. رغم أن هناك من يبني توقعه على تخمينات تحملها عليها موجبات حُسن النوايا البريئة، وإيمان قدري بأن "مع العسر يُسراً".

لهذا، تُماثِل مُتابعة ما يجري في جمهورية السودان مشاهدة فيلم

رتيب، وتتكرر أحداثه لدرجة قد تصيب غير الممثلين بالملل، وربما القنوط في أن هنالك بطل بين الجموع سيحشد همته للانتصار. إذ إنه كلما توالت صور العروض السياسية المبتسرة فهي غالباً ما تجعل المشاهدين يفكرون بقلق في المستقبل المكتظ بالاحتمالات، الذي لم يعد التفاؤل بعضاً من نصيب ترجيحاته. وقدر الجميع أن يتساءلوا بإشفاق عما سيحدث غداً، خاصة وأن الأسماع جبلت على تصريحات سياسيين تفاجئهم بعض أسوأ التوقعات بأشياء لم يروها قادمة، رغم ثبات توقيتاتها وأقدارها. الأمر، الذي يجعل الناس، كل يوم، يقضون الوقت في التفكير في هذا المستقبل وما ينتظرهم من مكارهه، بعد أن يئسوا من رؤية مباهجه. فبينما كانوا يفكرون كثيراً في الماضي باعتزاز، فإنهم يعيشون اضطراب اللحظة، ويقضون جزءاً كبيراً من الوقت في التفكير في المصير، ومحاولة توقع ما هو قاب قوسين، أو أدنى، من أخطار. ولهذا، فالنقطة، التي يجب تقديرها هنا هي أنه للعثور على فاعلية المؤسسات السياسية، ستحتاج إلى توضيح مفاهيم "الحقيقة الموضوعية" الأكثر أهمية في هذا السياق، وأفضل طريقة للقيام بذلك هي التعرف على مفاهيم الحقيقة الموضوعية، التي ناقشتها المدارس السياسية المختلفة، ثم النظر في مدى صلتها بهذه المهمة. بالطبع، ليس هذا هو الشيء الوحيد، الذي سنحتاج إلى القيام به، بل سيتطلب الأمر أيضاً إلى النظر في سجلات التتبع، ومصادر التمويل للمنظمات، التي تفكر فيها، بالإضافة إلى التحيزات المحتملة للأشخاص، الذين ينتجون المحتوى. لكن هذا النوع من البحث لن يكون مفيداً لأحد، إلا إذا كان الجميع واضحون بالفعل بشأن أهدافهم، أي الحصول على معلومات حقيقية موضوعية لا يرقى إليها الشك. وكل هذا النوع من النقاش مثير للاهتمام للغاية، ولكن هل يمكن أن يحدث فرقاً في العالم الحقيقي؟ فالحكومة السودانية تُراهن على أنها تستطيع ذلك في الأيام القادمة، من دون أن تُبين كيف.

تفاعلات

دخلت السودان في عام 2022، تحت ذري معادلات مليئة بالخصوصيات والخضات والتناقضات، التي كانت لها آثار مقلقة على فهم الجميع للراهن المتغير، بما في ذلك مفهوم الحقيقة السياسية، في زحمة من الألغاز المربكة للتحليل المُفضي إلى التبصر بالواقع الاجتماعي. وحاولت الكثير من الأقلام تقديم بعض الإجابات المثيرة تفسيراً لهذه الألغاز،

وجادلت أخرى بأنه يجب التخلي عن مفهوم الحقيقة المطلقة في السياسة السودانية لصالح وجهة نظر مجزأة، إذا أردنا إدراك كنه ما يجري. وهذه لعمري عُسر في الاستيعاب يؤثر في الطريقة، التي يقيس بها هؤلاء تقديراتهم، أو يضفون بها رغباتهم على النتيجة، التي يمكنهم رؤيتها بمعطيات كاشفة، أو ما يمكن أن نطلق عليه عبث تجاذبات "تجزئة الحقيقة"، التي نعتقد أنها تمتد إلى ما هو أبعد من دوائر السياسة، بعد أن صارت تُسيطر على واقع الحياة الاجتماعية اليومية.

إن التفاعلات السياسية والاجتماعية تحتوي بطبيعتها على درجة عالية من الغموض، أو عدم اليقين، ما يجعل من غير الممكن التحكم فيما يعتقده الآخرون، ولا قراءة أفكارهم فعلياً، إلا أنه يمكن وضع تصور للتعبير عن احتمالات، بشكل عام، وتحمل المخاطرة، التي تأتي مع المفارقات المتوقعة. وبدلًا من توجيه الانتباه تجاه الوقائع، أو المخاوف المتصورة بشأن أفكار الآخرين، يمكن تحويل التركيز مرة أخرى إلى التفكير في الحقيقة، التي نواجهها كأعضاء في المجتمع السوداني. ولاستخدام مثال واحد فقط، عندما نُريد معرفة موضوع مهم اجتماعياً؛ مثل؛ الوثيقة الدستورية، والاتفاق الإطاري، أو حتى حالة الطوارئ، أو نزاهة الانتخابات، فما هي المؤسسات السياسية، التي يجب أن نستشيرها؟ ويرغب الكثير منا، وربما معظمنا، في استشارة هذه المؤسسات فقط، التي من المرجح أن تزودنا بمعلومات حقيقية موضوعية. نريد بيانات خالية قدر الإمكان من التدوير والتحيز، الذي يمكننا من معرفة ما هو صحيح بشكل موضوعي.

صورة الواقع

بعد ما يقرب من عام من التظاهرات، أعلن الفريق أول عبدالفتاح البرهان، رئيس المجلس السيادي، في يوليو 2022, أن الجيش مستعد لتسليم السلطة إلى "حكومة ذات كفاءة". وكانت هذه طريقة ذكية منه لإعادة الكرة إلى ملعب من يُفترض أنهم ممثلي قوى الحرية والتغيير (قحت), أي "تحالف الأحزاب, التي وقعت اتفاقية تقاسم السلطة مع الجيش في عام 2019", برعاية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسعودية والإمارات العربية المتحدة, باعتبارهم ممثلي هياكل السلطة المدنية, الذين انقسموا حول مسألة الاتفاق مع المجلس العسكري, الذي كان يجري معهم مفاوضات خلف الكواليس. ولإرضائهم, زعم اللواء البرهان أنه سيعمل على "تصحيح مسار الثورة". فقد خرج الناس إلى الشوارع للاحتجاج على الجيش, الذي ألقى باللوم, في عام 2021، على الحكومة بقيادة عبد الله حمدوك في تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والفشل في الحصول على ما وعدت به من المساعدات الدولية، والتسبب في أزمة اجتماعية عميقة، تُترجم فيما تُعانيه العديد من المناطق من صراعات دامية. ولجمع الأموال، قررت السلطات، إبان فترة حمدوك، رفع الدعم، وزيادة الضرائب بشكل كبير، مما فاقم ارتفاع تكلفة المعيشة، وانهيار قيمة العملة الوطنية.

لكن بعد مرور عام على انقلاب 25 أكتوبر 2021, الذي أخرج التحول الديمقراطي عن مساره, الذي بدأ في عام 2019، بعد سقوط حكومة الرئيس عمر البشير، لم يتمكن اللواء البرهان من ترسيخ سلطته، مثلما لم يتمكن المدنيون من إثبات جدارتهم. وقد تعمقت الانقسامات بين الجماعات المدنية منذ الانقلاب، حيث دعا البعض إلى اتفاق مع الجيش بينما أصر آخرون على "لا شراكة ولا تفاوض". ورغم حدة الأزمة، التي كان يُعَبَّر عنها بلغة خشنة، إلا أن كل الدلائل كانت تُشير إلى حوارات تجري خلف الكواليس، وكلما تعالت "لاءات" المدنيين تكثفت اللقاءات مع العسكريين، واقترح كل طرف أن مخرجاً مناسباً له من الأزمة، التي هي في الأصل بحاجة إلى معادلة سياسية دقيقة، كلا الطرفين غير مهلان وحدهما لحلها. لذلك، تنادت قوى وطنية أخرى لخلق توافق لا يستثني أحد، وينظرون إلى أي اتفاق جديد لتقاسم السلطة بين الحرية والتغيير والمجلس العسكري على أنه خيانة. فيما ظل الوسطاء الدوليون يضغطون على الأطراف للتوقيع بسرعة على اتفاق، أياً كان شكله، ينتهي بهذا التقاسم.

شبهات وأزمات

وهذا ما جرى بالفعل، إذ وقع الطرفان اتفاقين "إشكالين"؛ "الوثيقة الدستورية"، و"الاتفاق الإطاري"، وكلاهما لاحقتهما الشبهات، بأنهما صناعة خارجية، وتوفرت من القرائن ما يجعل رد هذه التهمة من المستحيلات. وسيكون من السذاجة الإيمان بمثل هذا الحل

المستورد، والمُوَقَّع تحت الضغوط أن يُثمر، خاصة في ظل معادلة سياسية دقيقة للغاية. وقد كان من الخطأ التسرع في توقيعهما، لأنهما عبارة عن اتفاق ليس له أي فرصة في النجاح الحقيقي. فإذا كان من شأنه أن يوفر للجنرالات مخرجاً، وضمانات بالعفو، أو على الأقل منصباً إيجابياً في مجلس القوات المسلحة، فإن ثقة المؤسسة العسكرية فيم من تفاوضهم من مدنيين تكاد تكون معدومة بعد تجربة أربع سنوات من التنازع والصراع، وبينهما قضايا رئيسة لا تزال دون حل، هي العدالة الانتقالية، والمصالح الاقتصادية للجيش، وإصلاح قطاع الأمن، أو هيكلته، كما يرد على ألسنة المدنيين. ويتساءل المراقبون عما إذا كان الجيش سيكون على استعداد للتخلي عن المصالح الاقتصادية والسلطات الأوسع، التي يعتبرها مجاله المميز.

وفي الوقت نفسه، فإن الوضع الأمني في البلاد آخذ في التدهور، على خلفية التظاهرات والاضرابات والصراعات القبلية في أقاليم السودان المختلفة؛ من ولاية النيل الأزرق إلى ولاية البحر الأحمر في شرق السودان، ومن ولايات كردفان إلى ولايات دارفور في الغرب. فقد أدى تصاعد أعمال العنف الطائفي خلال شهر أكتوبر إلى سقوط ضحايا من المدنيين ونزوح مئات الآلاف في أجزاء من هذه الولايات. وتشير أحدث التقديرات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة إلى نزوح 265,273 شخصاً, وقتل 829 شخصاً, وأصيب 973 آخرين بسبب الصراع المحلي والعنف وانعدام الأمن. بالإضافة إلى ذلك، قُتل 829 شخصاً, وأصيب 973 آخرون. غالبية النازحين هم في النيل الأزرق (97,094), غرب دارفور (93779), جنوب دارفور (24,176) وشمال دارفور(14,733) . بالإضافة إلى ذلك, بين يناير وأكتوبر 2022, تم الإبلاغ عن 115 حادثاً أمنياً أثرت على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء البلاد, بما في ذلك الهجمات المسلحة والاعتداء الجسدي والسطو والسرقة والمضايقات اللفظية. وبشكل عام, شهد عام 2022, احتجاجات شبه أسبوعية, وحملة قمع يقول مؤيدون لهذه الاحتجاجات إنها أسفرت عن مقتل 121 شخصاً على الأقل، وأزمة اقتصادية متصاعدة.

مؤشرات

إن مجرد سرد وقائع مضت يسلط الضوء على شكلين متحيزين من التفكير يتضمنان أخذ الأمور على محمل شخصي. الأول هو التخصيص، وهو الاعتقاد بأن ينبري شخص للتذكير بما وقع هو فعل سلبي، على الرغم من وجود القليل من الأدلة، أو عدم وجود دليل يدعم هذا الاعتقاد. في حالة الراوي، سيظن أنه فوت الفرصة لأنه أزعج الغافلين، على الرغم من عدم علمه بمترتبات ما قام به. والثاني هو قراءة الأفكار، وهو الاعتقاد بأن شخصاً ما يصدر حكماً نقدياً عنهم، خاصة في موقف غامض حيث لم يتلقَ أية ملاحظات مباشرة تخوله للقيام بذلك. وهناك عدة مشاكل مع هذه الأخطاء في التفكير. الأول، بالطبع، هو أنها غير دقيقة، مدفوعة بالمشاعر والتاريخ الشخصي والغموض والمعلومات السلبية الواضحة أكثر من الموضوعية. والسبب الآخر هو أن المرء إذا التزم بهذه المعتقدات المتحيزة، فإنه سيُقْصِر خياراته السياسية على الشعور بالحزن بشأن عيوب الحكم المتصورة، أو القلق بشأن قدرته على تحمل التحديات الاجتماعية القادمة، أو الغضب من الآخرين لأنهم ليسوا أكفاء.

وفي الختام، فإن رصد ما وقع من أخطاء في عام 2022 لا يلزم بتغيير ما مضى، ولكن يستحثنا العام الجديد في البدء بتصحيح الأخطاء، وما أشرنا إليه ليست أخطاء صغيرة. في الواقع، قد يعتقد البعض أن الموضوع مهم للغاية، وأن دمغ الآخرين بأنهم بعيدين عن الحقيقة هو محاولة يائسة لإبقائهم صامتين. ومع ذلك، فإن اتخاذ قرار بشأن الاعتراض يمكن أن يكون معقداً. قد نقلق بشأن الإساءة إلى شخص ما، أو قد نفتقر إلى الوقت للتعبير عن خلافتنا، أو قد نجد أنفسنا في سياق جدل شديد الاستقطاب، لدرجة أن تقديم ملاحظة، أو مجرد اعتراض من المرجح أن يأتي بنتائج عكسية. لكن فيما نشهده الآن من وضع أقرب لحالة الانفجار، فعنه توجد أسباب أفضل وأقوى للتعبير عن خلافاتنا مع الآخرين، الذين يرون أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، إذ حان الوقت ليكون لدى كل الحادبين التزام صريح للقيام بذلك. ■

الصادق الفقيه: أكاديمي وباحث وسفير سابق من السودان, الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي بعمان, حاصل على الدكتوراه في الإعلام السياسي والدبلوماسية, حالياً أستاذ العلاقات الدولية بجامعة سقاريا بتركيا, ومستشار رئيس مركز أورسام.